التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وأثرها على الجدارة الإنتاجية والإقتصادية الزراعية

د. سحر إبراهيم البهائي
خبير اقتصادي بمعهد التخطيط القومي

تاريخ التسليم: ٢٠٠٥/٦/٢٥ *تاريخ القبول: ٢٠٠٥/٨/٩*

الملخص

يستهدف هذا البحث دراسة أثر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي الناجمة عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي على الجدارة الانتاجية والاقتصادية الزراعية. وقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على تقدير بعض النماذج والمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

وأسفر البحث عن النتائج التالية:

١- تساهم القطاعات السلعية بالنصيب الأكبر في إجمالي الناتج المحلي يليها قطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الإجتماعية. كما يساهم القطاع الزراعي بالنصيب الأكبر في إجمالي ناتج القطاعات السلعية.

٢- بلغت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الزراعي حوالي ١٣,٦٪، ١٩,٤٪ ، ٩,٩٪ خلال فترات الدراسة على الترتيب. بينما بلغت معدلات نمو كل من الاستثمارات الزراعية حوالي ١١,٨٪، ١٥,٩٪، ١٣,٩٪ ومعدلات نمو العمالة الزراعية حوالي ١,٢٪، ٠,٦٪، ١,٢٪ خلال فترات الدراسة على الترتيب.

٣- أثرت التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي والناجمة عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي تأثير سلبي على الجدارة الاقتصادية للقطاع الزراعي بينما كانت ذو تأثير إيجابي على جدارته الانتاجية.

٤- يوصي البحث بإستمرار سياسة تكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي مع ضرورة ترشيدها بما يحقق الجدارة الاقتصادية لهذا القطاع.

مقدمة:

إنتهجت الحكومة المصرية سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ منتصف الثمانينات في إطار الإتفاق الذي عقد مع صندوق النقد الدولي. وتهدف هذه السياسة في المقام الأول القضاء على الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، وتهيئة المناخ الملائم لتفاعل قوى السوق وإزالة كافة القيود الناتجة عن تدخل الدولة المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي بما ينعكس على الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

المشكلة البحثية:

تعتبر القطاعات السلعية من أهم قطاعات الاقتصاد القومي والتي ساهمت بدورها بحوالي ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٤/٢٠٠٣، وتضم القطاعات السلعية كل من القطاع الزراعي، القطاع الصناعي والتعدين، قطاع البترول ومنتجاته، قطاع الكهرباء، قطاع التشييد والبناء. ويعد القطاع الزراعي أهم القطاعات السلعية حيث ساهم بحوالي ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للقطاعات السلعية (البنك الأهلي المصري، ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٤/٢٠٠٣) . هذا وقد إعتمدت سياسة التحرر الاقتصادي للدولة في هذا القطاع على إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج مع السماح للقطاع الخاص بالإتجار فيه، بالإضافة لإلغاء نظام التوريد الإجباري والتركيب المحصولي الإجباري. وذلك بهدف القضاء على الإختلالات الهيكلية في هذا القطاع مما يؤدي لزيادة جدارته الإنتاجية والاقتصادية. ويطرح البحث تساؤل رئيسي يمكن إيجازه فيما يلي: هل التغيرات الهيكلية الحادثة في القطاع الزراعي والتي إستهدفتها سياسة التحرر الاقتصادي حققت زيادة في الجدارة الإنتاجية والاقتصادية لهذا القطاع.

الأهداف البحثية:

يستهدف هذا البحث دراسة أثر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي نتيجة تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي على الجدارة الإنتاجية والاقتصادية لهذا القطاع وذلك خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-٢٠٠٤/٢٠٠٣) والتي تم تقسيمها إلى ثلاث فترات الأولى ماقبل التحرر الاقتصادي (١٩٨١/٨٠-١٩٨٧/٨٦)، والفترة الثانية وهي مرحلة التحرر الجزئي (١٩٨٨/٨٧- ١٩٩٤/٩٣)، والفترة الثالثة وهي مرحلة التحرر الكلي (١٩٩٥/٩٤- ٢٠٠٤/٢٠٠٣).

ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة مايلي:

١- التعرف على تطور الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في إجمالي القطاعات السلعية، والأهمية النسبية للناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

٢- التعرف على أثر سياسة التحرر الاقتصادي على كل من الناتج المحلي الزراعي، الاستثمار الزراعي، العمالة الزراعية خلال

مرحلة ماقبل التحرر الاقتصادي، ومرحلة التحرر الجزئي، ومرحلة التحرر الكلي.

٣- دراسة أثر التغيرات الهيكلية الحادثة في القطاع الزراعي على جدارته الإنتاجية والاقتصادية الزراعية.

الأسلوب البحثي:

إعتمد البحث على إستخدام كل من أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي، والتحليل الكمي للتوصل إلى النتائج حيث تم إستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد في تقدير معالم النموذج المحتوي على المتغيرات الصورية وتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في التقدير ، وعلى وجه التحديد إعتمد على النموذج الاقتصادي التالي:

- النموذج الخطي

تم إستخدامه لحساب معدلات النمو السنوية لكل من الناتج المحلي الزراعي، والاستثمار الزراعي، والعمالة الزراعية خلال مرحلة ماقبل التحرر الاقتصادي، ومرحلة التحرر الجزئي، ومرحلة التحرر الكلي وتم التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Y_t = a + b_1 x + b_2 D_1 + b_3 D_2 + b_4 D_1 x + b_5 D_2 x$$

حيث:

Y_t تمثل القيم التقديرية للمتغيرات محل الدراسة في السنة t

X تمثل ترتيب السنوات وتأخذ القيم ١، ٢، ٣،.....، n

D_1 يمثل المتغير الصوري Dummy Variable ويأخذ القيمة واحد صحيح خلال الفترة (١٩٩٨/٨٧ - ١٩٩٤/٩٣) ويأخذ القيمة صفر للسنوات الأخرى. وذلك للتعرف على أثر الاصلاح الاقتصادي الجزئي على كل من الناتج المحلي الزراعي والاستثمار والعمالة الزراعية.

D_2 يمثل المتغير الصوري ويأخذ القيمة واحد صحيح خلال الفترة (١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٤/٢٠٠٣) ويأخذ القيمة صفر للسنوات الأخرى. وذلك للتعرف على أثر الاصلاح الاقتصادي الكلي على متغيرات الدراسة.

كما إعتمد البحث على المعالم الأساسية للمقتصد القومي والتي من خلالها تم سبعة معاملات أساسية كمؤشرات يستدل منها ليس فقط على مدى وإتجاه التغيرات الهيكلية الحادثة في القطاع الزراعي بل وعلى ماتعكسه من دلالات ذات مضمون إقتصادي تنموي. وهذه المعاملات هي:[1]

$$\text{معامل الاستثمار الزراعي} = \frac{\text{الاستثمار الزراعي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الزراعي}}$$

$$\text{معامل العمالة الزراعية} = \frac{\text{العمالة الزراعية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الزراعي}}$$

$$\text{معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الزراعي}}{\text{الاستثمارات الزراعية}}$$

$$\text{معامل إنتاجية العمل} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الزراعي}}{\text{العمالة الزراعيـــة}}$$

$$\text{معامل كثافة الاستثمار الزراعي} = \frac{\text{الاستثمار الزراعي}}{\text{العمالة الزراعية}}$$

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{الاستثمار الزراعي}}{\text{إجمالي الإستثمارات}} + \frac{\text{الناتج المحلي الزراعي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}}$$

مصادر البيانات:

إعتمد البحث في بياناته على البيانات الثانوية المنشورة عن الاقتصاد المصري من قبل البنك الأهلي المصري وزارة التخطيط القومي، بالإضافة إلى البحوث والرسائل العلمية التي إهتمت بمجال البحث.

النتائج البحثية:

أولاً: تطور القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري:

يمكن تقسيم الناتج المحلي إلى قطاعين رئيسيين هما القطاع السلعي وقطاع الخدمات وحيث أن قطاع الزراعة هو أحد القطاعات السلعية الرئيسية في الاقتصاد المصري لذلك فإنه من الأهمية بمكان معرفة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في إجمالي القطاعات السلعية.

ويوضح الجدول رقم (١) تطور الأهمية النسبية لكل من القطاع السلعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠٠٤/٢٠٠٣

ويتضح من إستعراض تطور البيانات الواردة بجدول (١) مايلي:

١- تناقص متوسط نسبة الناتج المحلي للقطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٥٢,٧٪ خلال الفترة الأولى للدراسة وهي فترة ماقبل التحرر الاقتصادي إلى حوالي ٤٨,٨٪ خلال الفترة الثانية وهي فترة التحرر الجزئي. ثم تزايدت هذه النسبة إلى حوالي ٤٩,٧٪ خلال الفترة الثالثة وهي فترة التحرر الكلي.

٢- تزايد متوسط نسبة الناتج المحلي لقطاعات الخدمات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي من حوالي ٢٨,٩٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٣٣,٦٪ خلال الفترة الثانية، بينما تناقصت هذه النسبة خلال الفترة الثالثة إلى حوالي ٣٢,٦٪.

٣- تناقص متوسط نسبة الناتج المحلي لقطاعات الخدمات الاجتماعية في إجمالي الناتج المحلي من حوالي ١٨,٢٪ خلال

(١) راجع في ذلك مرجع رقم (٢).

الفترة الأولى إلى حوالي ١٧,٦٪ خلال الفترة الثانية، بينما بلغت هذه النسبة حوالي ١٧,٧٪ خلال الفترة الثالثة.

٤- بلغ متوسط نسبة الناتج المحلي الزراعي في إجمالي الناتج المحلي حوالي ١٨,٣٪، ١٨,٤٪ خلال الفترة الأولى والثانية على الترتيب. بينما تناقصت هذه النسبة إلى حوالي ١٦,٦٪ خلال الفترة الثالثة.

جدول رقم (١): تطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية للإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

البيان / السنوات	٪ القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي	٪ القطاعات الخدمات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي	٪ القطاعات الخدمات الإجتماعية في إجمالي الناتج المحلي	٪ الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي	٪ الناتج الزراعي في إجمالي ناتج القطاعات السلعية
١٩٨١/١٩٨٠	٥٦,١	٢٦,٢	١٧,٧	٢٠,٢	٣٦,٢
١٩٨٢/١٩٨١	٥٣,٧	٢٧,٤	١٨,٩	١٩,٨	٣٦,٩
١٩٨٣/١٩٨٢	٥٣,٦	٢٧,٩	١٨,٤	١٨,٤	٣٤,٤
١٩٨٤/١٩٨٣	٥٣,٢	٢٨,٤	١٨,٤	١٧,٩	٣٣,٦
١٩٨٥/١٩٨٤	٥٢,٣	٢٩,٦	١٨,١	١٤,٤	١٨,٤
١٩٨٦/١٩٨٥	٥١,٦	٣٠,٠	١٨,٤	١٦,٩	٣٢,٨
١٩٨٧/١٩٨٦	٤٨,٥	٣٣,٨	١٧,٨	٢١,١	٤٣,٦
المتوسط	٥٢,٧	٢٨,٩	١٨,٢	١٨,٣	٣٢,٨
١٩٨٨/١٩٨٧	٤٨,٥	٣٣,٦	١٧,٩	٢٠,٧	٤٢,٦
١٩٨٩/١٩٨٨	٤٧,٩	٣٤,١	١٧,٩	٢٠,١	٤١,٩
١٩٩٠/١٩٨٩	٤٧,٥	٣٤,٤	١٨,١	١٩,٧	٤١,٥
١٩٩١/١٩٩٠	٤٧,٧	٣٣,٩	١٨,٣	١٩,٦	٤١,٠
١٩٩٢/١٩٩١	٤٩,٩	٣٣,٣	١٦,٨	١٦,٥	٣٣,٢
١٩٩٣/١٩٩٢	٤٩,٨	٣٣,١	١٧,١	١٦,٥	٣٣,٢
١٩٩٤/١٩٩٣	٥٠,٣	٣٢,٦	١٧,١	١٦,٥	٣٢,٩
المتوسط	٤٨,٨	٣٣,٦	١٧,٦	١٨,٤	٣٧,٨
١٩٩٥/١٩٩٤	٥٠,١	٣٢,٧	١٧,٢	١٦,٢	٣٢,٤
١٩٩٦/١٩٩٥	٤٩,٨	٣٣,٠	١٧,٢	١٥,٩	٣٢,٠
١٩٩٧/١٩٩٦	٤٩,٥	٣٢,٣	١٧,٢	١٧,٤	٣٥,٢
١٩٩٨/١٩٩٧	٤٩,١	٣٣,١	١٨,٢	١٧,٤	٣٥,٤
١٩٩٩/١٩٩٨	٤٨,٣	٣٣,٩	١٧,٨	١٧,٣	٣٥,٩
٢٠٠٠/١٩٩٩	٤٩,٧	٣٢,٧	١٧,٥	١٦,٧	٣٣,٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٩,٨	٣٢,٢	١٧,٩	١٦,٨	٣٣,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤٩,٨	٣١,٥	١٨,٧	١٦,٨	٣٣,٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٠,٨	٣١,٩	١٧,٢	١٦,١	٣١,٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٠,٤	٣٢,٤	١٧,٢	١٥,٩	٣١,٦
المتوسط	٤٩,٧	٣٢,٦	١٧,٧	١٦,٦	٣٣,٥

المصدر: جمعت وحسبت من:
- البنك الأهلي المصري ، النشرة الإقتصادية، أعداد مختلفة.

٥- تزايد متوسط نسبة الناتج الزراعي في إجمالي ناتج القطاعات السلعية من حوالي ٣٢,٨٪ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٣٧,٨٪ خلال الفترة الثانية، ثم تناقصت هذه النسبة إلى حوالي ٣٣,٥٪ خلال الفترة الثالثة.

مما سبق يتضح أن القطاعات السلعية تساهم بنسبة أكبر في إجمالي الناتج المحلي تليها قطاعات الخدمات الإنتاجية (تضم النقل والمواصلات وقناة السويس، التجارة والمال والتأمين، السياحة والمطاعم والفنادق) ثم قطاعات الخدمات الإجتماعية (تضم الإسكان والمرافق العامة، الخدمات الإجتماعية والشخصية، الخدمات الحكومية والتأمينات). ويعزي إنخفاض نسبة إجمالي ناتج القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة التحرر الجزئي مقارنة بالفترة الأولى إلى التغير الذي يصاحب تطبيق سياسة جديدة والذي سرعان ما ينتهي بإستقرار الأوضاع ويبرهن ذلك زيادة هذه النسبة في الفترة الثالثة للدراسة. كما يتضح أن القطاع الزراعي يساهم بنسبة كبيرة في إجمالي ناتج القطاعات السلعية بلغت نحو (٤١,٥٪ عام ١٩٩٠/٨٩) ثم تناقصت لتصل إلى نحو ٣١,٥٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وبلغت نحو ٣٣,٥٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة.

ثانياً: أثر سياسة التحرر الاقتصادي على الناتج الزراعي والاستثمار والعمالة الزراعية:

١- أثر التحرر الاقتصادي على الناتج المحلي الزراعي:

لإيضاح أثر التحرر الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم تكوين النموذج التالي والذي يتضمن متغيرين صوريين يعبر الأول منهما (D_1) عن الأثر خلال الفترة (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٤/٩٣) بحيث يأخذ القيم واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيم (صفر) فيما عدا ذلك. ويعبر الثاني (D_2) عن الفترة ١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٤/٢٠٠٣ ويأخذ القيم واحد صحيح خلال تلك الفترة والقيم (صفر) فيما عدا ذلك.

وبتقدير هذا النموذج وباعتبار X تعبر عن الزمن و Y_t عن الناتج المحلي الإجمالي أمكن إشتقاق معالم هذا النموذج والتي يوضحها النموذج التالي:

$$Y_t = 1890.2 + 559.9x - 18777.7D_1 - 47659D_2$$
$$(0.86) \quad (-2.4)^* \quad (-5.96)^{**}$$
$$+ 2329.5D_1x + 4275.7D_2x$$
$$(2.54)^* \quad (5.69)^{**}$$
$$R^2 = 0.98 \qquad F = 194.5$$

وتبين من قيم t أن هذه المعاملات المقدرة معنوية إحصائياً حيث ثبت معنوية معاملات D_1x, D_1 على المستوى الاحتمالي ٠,٠٥ كما ثبتت معنوية كل من D_2x, D_2 على المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وكذلك ثبتت معنوية F على المستوى الاحتمالي ٠,٠١.

وبإستخدام المعالم المقدرة من هذا النموذج يمكن الحصول على أثر التحرر الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترتين السابقتين كالآتي:

فترة ماقبل التحرر الاقتصادي (٨٧/٨٦ - ٨١/٨٠)

$$Y_t = 1890.2 + 559.9\ x$$

فترة التحرر الجزئي (٩٤/٩٣ - ٨٨/٨٧)

$$Y_t = 16887.5 + 2889.4x$$

فترة التحرر الكلي (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٩٥/٩٤)

$$Y_t = 45768.8 + 4835.7\ x$$

وبالتالي فقد بلغت الزيادة السنوية في الناتج المحلي الزراعي حوالي ٥٥٩,٩ مليون جنيه أي بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ١٣,٦٪ خلال الفترة الأولى، بينما بلغت الزيادة السنوية لهذا الناتج حوالي ٢٨٨٩,٤، ٤٨٣٥,٧ مليون جنيه خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب أي بمعدلات نمو سنوية بلغت حوالي ١٩,٤٪، ١٩,٩٪ على الترتيب.

وتوضح هذه النتائج أن التحرر الاقتصادي لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي.

٢- أثر التحرر الاقتصادي على الاستثمار الزراعي:

يتضح من إجراء التحليل الاحصائي لقيم الاستثمار الزراعي خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٣) والذي أمكن التعبير عنه بالنموذج التالي:

$$Y_t = 160.7 + 36.1x - 1510.3D_1 - 13004.9D_2$$
$$(0.25) \quad (-0.87) \quad (-6.56)$$
$$+ 248.6D_1x + 1047D_2x$$
$$(1.22)$$
$$R^2 = 0.97 \qquad F = 113.6$$

حيث Y_t تعبر عن الاستثمار الزراعي و D_2, D_1, x سبق تعريفهم.

ومن هذا النموذج تم إشتقاق معادلة الإتجاه العام لقيم الإستثمار الزراعي لكل فترة كما يلي:

الفترة الأولى (٨٧/٨٦ - ٨١/٨٠) $Y_t = 160.7 + 36.1\ x$

الفترة الثانية (٩٤/٩٣ - ٨٨/٨٧) $Y_t = 1349.6 + 284.7\ x$

الفترة الثالثة (٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ٩٥/٩٤) $Y_t = 12844 + 1083.3\ x$

تزايدت قيم الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي من حوالي ٣٦,١ مليون جنيه خلال الفترة الأولى أي بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ١١,٨٪ إلى حوالي ٢٨٤,٧، ١٠٨٣,٣ مليون جنيه خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب أي بمعدلات نمو سنوية قدرت بحوالي ١٥,٩٪، ١٣,٩٪ على الترتيب.

وتوضح هذه النتائج أيضاً أن سياسات التحرر الاقتصادي كان له أثراً إيجابياً على الاستثمارات الزراعية في مصر.

٣- أثر التحرر الاقتصادي على العمالة الزراعية:

يتضح من إجراء التحليل الإحصائي لإجمالي العمالة الزراعية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠- ٢٠٠٤/٢٠٠٣) والذي أمكن التعبير عنه بالنموذج التالي:

$$Y_t = 4139.9 + 54.4x + 159.4D_1 - 354D_2 - 28.7D_1x$$
$$(5.51)\quad (1.34)\quad (-2.59)\quad (-2.06)$$
$$+ 6.11D_2x$$
$$(0.51)$$
$$R^2 = 0.97 \qquad F = 123.5$$

ومن هذا النموذج تم إشتقاق معادلة الإتجاه العام لأعداد العمالة الزراعية لكل فترة كما يلي:

الفترة الأولى (٨٠/٨١- ٨٦/٨٧) $Y_t = 4139.9 + 54.4\ x$

الفترة الثانية (٨٧/٨٨ – ٩٣/٩٤) $Y_t = 4299.4 + 25.6\ x$

الفترة الثالثة (٩٤/٩٥ – ٢٠٠٣/٢٠٠٤) $Y_t = 3785.9 + 60.5\ x$

بلغت الزيادة السنوية في أعداد العمالة الزراعية خلال الفترة الأولى حوالي ٥٤,٤ ألف عامل أي بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ١,٢٪. كما بلغت هذه الزيادة حوالي ٢٥,٦، ٦٠,٥ ألف عامل خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب بمعدلات نمو سنوية قدرت بحوالي ٠,٦٪، ١,٢٪ على الترتيب.

وتوضح هذه النتائج أن التحرر الاقتصادي كان تأثيره سلبياً على العمالة الزراعية في فترة التحرر الجزئي إلا أن هذا الأثر السلبي تلاشى في فترة التحرر الاقتصادي.

ثالثاً: أثر التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي على جدارته الإنتاجية والاقتصادية:

يوضح جدول رقم (٢) التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي خلال الفترة (٨٠/١٩٨١- ٢٠٠٣/٢٠٠٤) والذي يتبين منه مايلي:

- تزايد متوسط معامل الإستثمار الزراعي خلال فترات الدراسة مما يعني زيادة الإنفاق الاستثماري لإنتاج ماقيمته وحدة واحدة من الناتج المحلي الزراعي كما يعني أيضاً إنخفاض الجدارة الاقتصادية لهذا القطاع.

ففي الفترة الأولى للدراسة كان يلزم ٠,٠٧ وحدة من الإنفاق الاستثماري لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي تزايدت إلى ٠,١٢، ٠,١٦ خلال فترتي التحرر الجزئي والكلي على الترتيب لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي.

- تناقص متوسط معامل العمالة الزراعية من حوالي ١,٢٢ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٠,٣٤ خلال الفترة الثانية وحوالي ٠,١١ خلال الفترة الثالثة يعكس زيادة الجدارة الإنتاجية لهذا القطاع حيث أنه قد أصبح يلزم عدد وحدات عمل أقل لإنتاج ماقيمته وحدة واحدة من الناتج الزراعي، كما يعكس أيضاً توفير العمالة الزراعية وتصديرها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى الأيدي العاملة.
- تناقص متوسط معامل إنتاجية الإستثمار خلال فترات الدراسة يعكس إنخفاض الجدارة الاقتصادية لهذا القطاع حيث حقق عائد وحدة واحدة من الإنفاق الإستثماري الزراعي ماقيمته ١٣,٣ وحدة نقدية من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة الأولى، وماقيمته ٨,٠٣ خلال الفترة الثانية، ٦,٣ خلال الفترة الثالثة.
- تزايد متوسط معامل إنتاجية العمل خلال فترات الدراسة يعكس زيادة كفاءة أداء عنصر العمل حيث كانت وحدة واحدة من العمل تعطي ماقيمته ٠,٨٢ وحدة نقدية من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة الأولى تزايدت إلى ٢,٩، ٩,٢ خلال فترتي التحرر الجزئي والكلي على الترتيب.
- تزايد متوسط معامل كثافة الإستثمار الزراعة من حوالي ٠,٠٦ خلال فترة الأولى، إلى حوالي ٠,٣٧، ١,٤٥ خلال الفترة الثانية والثالثة على الترتيب يعكس زيادة الإستثمارات الزراعية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في حجم العمالة الزراعية .
- تزايد متوسط معامل التوطن للقطاع الزراعي من حوالي ٠,٣ خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٠,٥، ٠,٧ خلال فترتي التحرر الجزئي والكلي على الترتيب وبالرغم من هذه الزيادة إلا أنه أقل من الواحد الصحيح مما يدل على أن القطاع الزراعي قد حصل على إستثمارات بالقدر الذي يفوق ماحققه من ناتج محلي وذلك يعكس إنخفاض جدارته الاقتصادية.

جدول رقم (٢): تطور المؤشرات الهيكلية للقطاع الزراعي المصري خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١- ٢٠٠٣/٢٠٠٤)

البيان / السنوات	معامل الإستثمار الزراعي	معامل العمالة الزراعية	معامل إنتاجية الإستثمار الزراعي	معامل إنتاجية العمل	معامل كثافة الإستثمار الزراعي	معامل التوطن
١٩٨١/١٩٨٠	٠,١٣	١,٤٤	٧,٥٥	٠,٦٩	٠,٠٩	٠,٤٦
١٩٨٢/١٩٨١	٠,٠٥	١,٠٩	١٨,١	٠,٩١	٠,٠٥	٠,٢٥
١٩٨٣/١٩٨٢	٠,٠٣	١,١١	٣٣,٩	٠,٩	٠,٠٢	٠,١٦
١٩٨٤/١٩٨٣	٠,٠٣	١,١١	٢٨,٧	٠,٩	٠,٠٣	٠,١٨
١٩٨٥/١٩٨٤	٠,٣	١,٠٣	٣,٠٩	٠,٢٥	٠,٠٨	١,١٥
١٩٨٦/١٩٨٥	٠,٠٩	٠,٩٨	١٠,٢	١,٠١	٠,٠٩	٠,٣٤
١٩٨٧/١٩٨٦	٠,٠٥	٠,٥٢	١٧,٦	١,٩	٠,١١	٠,٣
المتوسط*	٠,٠٧	١,٢٢	١٣,٣	٠,٨٢	٠,٠٦	٠,٣
١٩٨٨/١٩٨٧	٠,١١	٠,٤٩	٩,٣٣	٢,٠	٠,٢١	٠,٥٣
١٩٨٩/١٩٨٨	٠,١٢	٠,٤٩	٧,٧٩	٢,٠	٠,٢٥	٠,٤٩
١٩٩٠/١٩٨٩	٠,١٦	٠,٤٩	٦,٠٨	٢,٠٢	٠,٣٣	٠,٥٤
١٩٩١/١٩٩٠	٠,١٨	٠,٤٥	٥,٤٥	٢,١٨	٠,٣٩	٠,٥٧
١٩٩٢/١٩٩١	٠,٠٩	٠,٢١	١٠,٩	٤,٧	٠,٤٣	٠,٤٧
١٩٩٣/١٩٩٢	٠,١	٠,٢١	٩,٧	٤,٨	٠,٤٩	٠,٤٣
١٩٩٤/١٩٩٣	٠,١٢	٠,٢٠	٨,٥	٤,٩	٠,٥٧	٠,٤٩
المتوسط*	٠,١٢	٠,٣٤	٨,٠٣	٢,٩	٠,٣٧	٠,٥
١٩٩٥/١٩٩٤	٠,١٤	٠,١٩	٦,٩	٥,٠	٠,٧١	٠,٥٣
١٩٩٦/١٩٩٥	٠,١٥	٠,١٩	٦,٥	٥,٠٨	٠,٧٧	٠,٥٥
١٩٩٧/١٩٩٦	٠,١١	٠,١١	٨,٦	٨,٨	١,٠٢	٠,٥٥
١٩٩٨/١٩٩٧	٠,١٥	٠,١١	٦,٦	٩,٤	١,٤	٠,٦٣
١٩٩٩/١٩٩٨	٠,١٦	٠,١	٥,٩	٩,٩	١,٧	٠,٦٩
٢٠٠٠/١٩٩٩	٠,١٨	٠,٠٩	٥,٣	١٠,٦	١,٩	٠,٨١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠,٢	٠,٠٨	٤,٩	١١,٢	٢,٣	٠,٨٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠,١٨	٠,٠٨	٥,٥	١١,٩	٢,٢	٠,٧٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠,١٦	٠,٠٨	٦,٣	١١,٨	١,٩	٠,٨٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,١٧	٠,٠٩	٦,٧	١١,٩	١,٧	٠,٨٤
المتوسط*	٠,١٦	٠,١١	٦,٣	٩,٢	١,٤٥	٠,٧

* متوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

- البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- نتائج تحليل معالم الاقتصاد القومي.

المراجع

١- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٢- جلال الملاح، إبراهيم رزق، التغيرات الهيكلية في الزراعة السعودية، مجلة كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، المجلد التاسع، العدد الثاني، ١٩٨٧.

٣- سامي محمد محمد ، أثر التحرر الاقتصادي على مجال الاستثمار في القطاع الزراعي المصري، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

٤- مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٤.

٥- وزارة التخطيط القومي، حسابات الدخل القومي، القطاعات السلعية والخدمية، بيانات غير منشورة.

6- Maddala, G.S. Econometrics, McGraw-Hill Book Company, New York, 1972.

7- Studenmund, A. H. Using , Econometrics, Little, Brown and Company, Bostan, 1987.

STRUCTURAL CHANGE IN THE AGRICULTURAL SECTOR AND ITS IMPACT ON, THE PRODUCTIVE AND ECONOMIC EFFICIENCY

Dr. Sahar El-Bahaey
Institute of National Planning, Cairo

ABSTRACT

This study aims at investigating the major structural changes with took place in the Egyptian agricultural sector before as well as after the economic reform polices. I.e. during the period 1980-2004

Also to examine the Impact of such polices on the productive and Economic efficiency of the agricultural sector. In order to assess such changes, six macro coeffients where computed and examined. A linear regression model with two dummy variables representing the partial-and the total-reform periods (1987/88-1993/94) and (1964/95-2003/2004) has been utilized to examine the impact of the reform polices on agricultural gross domestic product, investment and labor.

Except for investment location coefficent, the findings of the study indicate a significant positive change in the coefficients of: investment, labor, investment productivity, Labor productivity and investment intensity. These pronounced changes replete the efficiency of the agricultural sector. The findings showed also a positive impact of the reform policy on the agricultural gross domestic product, the agricultural investments and the agricultural labor.